

ومعلوم أن الدعم المالي الذي تتلقاه النقابة يتطلب مصادقة مكتب شؤون الأرض المحتلة في عمان، بعد تقديم تقرير عن نشاط النقابة له، والنقابات الكبيرة غالباً ما تحصل على دعم أقل كثيراً من النقابات التي لا يزيد عدد أعضائها عن العشرات.

ومؤخراً أيضاً، بدأت النقابات بمعالجة حالات فردية لعمال يعملون في الورش الاسرائيلية عن طريق توكيل محامين من داخل اسرائيل، وتجري دراسات في الاوساط النقابية حول أنجع الطرق للعناية بهؤلاء العمال. وتشير الاستنتاجات الأولية لهذه الدراسات إلى ضرورة تركيز النقابات في إطار المهنة الواحدة لعموم الضفة، كما تشير أيضاً إلى أن زيادة عدد النقابات، بخلق عدد منها في المهنة الواحدة بعدد المدن وبمشاركة عشرات من العمال أو حتى مئات، وإن كان ذلك يحقق تواجداً في مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، إلا أنه، وفي المحصلة الأخيرة، يلحق ضرراً كبيراً بتنظيم الطبقة العاملة وقدرتها على تأدية دورها الوطني والنقابي، ويساهم في شردمة صفوف الطبقة وتشثيتها.

وأخيراً يبقى الهدف الذي يعمل له النقابيون النشيطون وهو تعميم مكاتب النقابات على كل قرى الضفة ومخيماتها، بحيث يخدم المكتب الواحد مجموعة قرى متجاورة، بالإضافة إلى تنشيط العمل النقابي في القطاع وتوحيده مع شقيقه في الضفة. والحق أنها لمهمات جلية تتطلب جهد كافة القوى الوطنية ومشاركتها، والمجال رحب وواسع ومفتوح للجميع، وكل قوة وطنية تستطيع، من خلال الجهود المخلصة، أن تحقق للعمال ولنفسها الكثير. ومما يضاعف من مسؤوليات القوى الوطنية أن الهستدروت قد عاد مؤخراً يركز جهوده ونشاطه، من خلال هيئاته وشخصياته العليا، على العمال داخل الخط الأخضر بمحاولات الإغراء المختلفة، والضغط أيضاً، لتنسيبهم لعضويته. والنشاط المتصاعد الجديد للهستدروت يمثل نقلة نوعية؛ فهو في السابق كان يركز على ضم أبناء القدس، مع محاولة هنا وأخرى هناك لضم عمال من المناطق المحتلة، لكن المحاولات الجديدة استهدفت العمال من خارج القدس. وبديهي أنه مع تزايد وعي العمال، لن يكتب لهذه المحاولات النجاح، كما سبق وجنت الهستدروت الفشل في محاولاتها مع عمال القدس في السنوات الماضية. وقد تميز رد العمال الفلسطينيين حتى الآن بالإجماع على رفض مناورات الهستدروت والالتصاق بنقاباتهم رغم الهجوم العنيف من قبل الهستدروتيين على تلك النقابات.

وأخيراً، يبقى المطلوب من الخارج التوقف عن تصدير الخلافات للداخل، ودفع الاتحاد العام لعمال فلسطين لزيادة دعمه المادي والمعنوي لنقابات المناطق المحتلة، ودعوته للإفراج عن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة والاتحاد في القطاع وإتاحة المجال أمامهما للمشاركة ضمن وفوده في المؤتمرات والندوات الدولية، والعمل على ترتيب زيارات لوفود أجنبية صديقة تتحقق من الانتهاكات الاسرائيلية اليومية على حقوق العمال والنقابات الوطنية، وتقدم الدعم والمؤازرة للذين يسهمان بلا شك في تقوية الحركة العمالية النقابية في الأرض المحتلة، ويشكلان حافزاً إضافياً للعمال للانتساب إلى صفوف النقابات بوصلمهم باخوتهم في الطبقة عالمياً.